خدمة عبر تطبيق «KFHonline» لتلقي المدفوعات إلى الحساب البنكي

عملاء «بيتك» استخدموا KFH Pay نصف مليون مرة في شهر مارس الماضي

أشار بيت التمويل الكويتي «بيتك»، الى ان العملاء استخدموا خدمة KFH Pay لتلقي المدفوعات الكترونيا، نحو نصف مليون مرة خلال شهر مارس 2020، الأمر الذي يؤكد كفاءة وجودة تطبيقات وخدمات «بيتك» الرقمية ومنصاته الإلكترونية، ويعكس مدى مواءمتها مع متطلبات العملاء واحتياجاتهم المختلفة.

وتتوفر خدمة KFH Pay من «بيتك» على تطبيق البنك على الموبايل «KFHonline»، وهي أسرع وأسهل طريقة لتلقي المدفوعات الى حساب العميل لدى «بيتك» مباشرة عن طريق بوابة K_Net للدفع الالكتروني، مجانا وعلى مدار الساعة.

وتمكن الخدمة عملاء «بيتك» من مشاركة رابط الدفع عبر الرسائل القصرة، ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الواتساب، او عبر البريد الالكتروني.. الخ، حيث يمكن لمستلم الرابط من الدفع لعميل «بيتك» من خلال استخدام بوابة الدفع الالكتروني لشركة K_Net.

وتتراوح حدود التحويل عبر تطبيق البنك من 5 دنانير كحد ادنى الى 5000 دينار كحد اعلى، مع امكانية اجراء 10 عمليات في اليوم الواحد.

ويستفيد عملاء «بيتك» من خدمات KFHonline لانجاز معظم معاملاتهم المصرفية من منازلهم وعلى مدار الساعة، حيث يتماشى ذلك مع الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم، ويندرج ضمن شعار «انجز معاملاتك المصرفية #وانت_في_بيتك» الذي أطلقه البنك في ظل الظروف الحالية، وكذلك يؤكد ريادة «بيتك» في عالم الرقمنة المصرفية.

ويوفر «بيتك» باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الرقمية مثل: خدمة ربط الحساب برقم التداول مع شركة المقاصة الكويتية، وخدمة التحويل الى حساب «بيتك للتداول» KFH Trade، وخدمة فتح حساب الذهب، وإجراء عمليات بيع وشراء وتداول الذهب اونلاين، وكذلك خدمة انشاء وديعة، وفتح حساب مصرفي، وعرض الرقم السري الخاص بالبطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الالي، والتحويل الى البطاقة الائتمانية، وإيداع الشيكات عبر الموبايل، والسحب النقدي دون بطاقة من خلال QR Code أو عبر البطاقة المدنية أو رقم الهاتف، وتحديث كامل لطلب KYC «اعرف عميلك»، وخدمة تحديث البيانات، وتسجيل الدخول، والاطلاع على الالتزامات التمويلية وعدد الأقساط، واجراء عمليات التحويل النقدي، سواء كان تحويلا بين عملاء «بيتك»، او تحويلا من «بيتك» لحسابات في بنوك محلية أو تحويلا لبنوك خارجية.

ويواصل «بيتك» جهود تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والخدمات المصرفية الرقمية، ضمن اعلى معايير الكفاءة والجودة.

KIB يؤكد أنه لا توجد تأثيرات جوهرية عليه في أزمة مجموعة إن إم سي للرعاية الصحية

في إطار حرص إدارة البنك على إيضاح بعض الأمور لعملائه ومساهميه وذلك فيما يتعلق بالإفصاح الذي قام بنك الكويت الدولي KIB بالإعلان عنه ببورصة الكويت بتاريخ 6 أبريل والإفصاح المكمل الذي تم بتاريخ 7 أبريل بخصوص انكشاف البنك على مجموعة إن إم سي للرعاية الصحية، فإن إدارة البنك تشير إلى أنه من السابق لأوانه تحديد الأثر المالي لهذا الانكشاف على البيانات المالية للبنك، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الانكشاف في جميع الأحوال لن يكون له سوى أثر محدود للغاية وغير جوهري على معيار كفاية رأس المال ولن يتعدى في جميع الأحوال ما مقداره 1,15٪، حيث يتمتع KIB برسملة بلغت 19,24٪ والتي تفوق بكثير المتطلبات الرقابية طبقا للبيانات المالية المدققة والمنشورة كما في 31 ديسمبر 2019.

كما تشير إدارة البنك إلى أنها قامت باتخاذ كافة الإجراءات والمعايير الائتمانية الصحيحة حال قيام البنك بالمشاركة مع العديد من البنوك المحلية والعالمية في تمويل الشركة، حيث تم الاعتماد في تقييم الوضع المالي للشركة على ميزانيات معتمدة ومدققة من خلال أحد أكبر مكاتب التدقيق العالمية، إضافة إلى الحصول على الضمانات المصرفية المعتادة في مثل هذا النوع من التمويلات وفي ذات السياق أكدت إدارة البنك أن نسبة التمويل الممنوح للشركة لا تتجاوز 1,25٪ من إجمالي محفظة تمويلات البنك.

وختاما تؤكد إدارة البنك أنه يتمتع بمصدات رأسمالية قوية قام بتكوينها على مدار السنوات الأخيرة كما أن البنك مستمر في مسيرته الداعمة للاقتصاد الوطني من خلال دوره ضمن القطاع المصرفي ويتمتع بالملاءة والاستقلالية المالية الكافية لدعم كافة القطاعات الاقتصادية حيث يتمتع KIB باحتياطيات مالية كافية وقوية وتمكنه من تجاوز أيه عقبات أو أزمات مالية قد تواجهها المحفظة الائتمانية للبنك، وذلك تحت المظلة الرقابية والإشرافية والسياسات المصرفية الحصيفة لبنك الكويت المركزي.

الأثر على معيار كفاية رأس المال غير جوهري ولا يتعدى 1,15٪

نسبة التمويل الممنوح للشركة لا تتجاوز 1,25٪ من إجمالي محفظة تمويلات البنك

KIB يتمتع بمصدات رأسمالية قوية

خفض توقعات نمو طلب النفط بـ 5,6 ملايين برميل يومياً

روسيا تؤكد مشاركتها في اجتماع «أوبيك+»

أبلغت متحدثة باسم وزارة الطاقة الروسية «رويترز» أن روسيا ستشارك في اجتماع «أوبيك+» المقرر له غدا الخميس.

وبحسب مصادر في «أوبيك»، فإن الاجتماع، الذي سينعقد عن بعد كإجراء احترازي في مواجهة فيروس كورونا، كان مقررا له السادس من أبريل لكن تقرر تأجيله «لإعطاء مزيد من الوقت للمفاوضات».

وفي سياق متصل، ارتفعت أسعار النفط خلال تداولات أمس وسط آمال بأن تتوصل كبرى الدول المنتجة للخام إلى اتفاق لخفض الإنتاج مع تهاوي الطلب بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد لكن المحللين حذروا من أن ركودا عالميا قد يكون أكبر من المتوقع بما سيعني الحاجة لمزيد من الخفض.

وارتفع خام برنت 80 سنتا بما يعادل 2,4٪، إلى 33,85 دولارا للبرميل بعد أن شهد انخفاضا بأكثر من 3٪ أمس الأول. وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 83 سنتا أو 3,2٪، إلى 26,91 دولارا للبرميل بعد انخفاضه نحو 8٪، في الجلسة السابقة.

وقالت مصادر لـ«رويترز» إنه من المرجح أن تتوصل الدول الكبرى المنتجة للنفط، بما فيها السعودية وروسيا، إلى اتفاق لخفض الإنتاج خلال اجتماع يعقد غدا الخميس إلا أن ذلك سيعتمد على انضمام الولايات المتحدة. لكن خطر الركود العميق ظل يلقي بظلاله على الأسواق بسبب تعطل أغلب الأنشطة الاقتصادية جراء جائحة كورونا التي تسببت في خضوع نحو نصف سكان العالم لإجراءات عزل عام وقيود على التنقلات وإرشادات بالتباعد الاجتماعي.

إلى ذلك، خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2020 بمقدار 5,6 ملايين برميل يوميا.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن إنتاج النفط في الولايات المتحدة من المتوقع أن يهبط بمقدار 470 ألف برميل يوميا في 2020 إلى 11,76 مليون برميل يوميا، على عكس توقعاتها السابقة التي كانت تشير إلى زيادة في الإنتاج.

وخفضت إدارة معلومات الطاقة أيضا تقديراتها للطلب الأميركي على النفط ومشتقاته، قائلة إنها تتوقع الآن أن يهبط الاستهلاك بمقدار 1,33 مليون برميل يوميا إلى 19,13 مليون برميل يوميا في 2020، مقارنة بزيادة قدرها 60 ألف برميل يوميا في توقعاتها السابقة.

هذا، وقد أعلنت السعودية، الرئيس الحالي لمجموعة العشرين، أنها ستعقد اجتماعا استثنائيا عن بعد، لوزراء الطاقة في المجموعة، وذلك يوم الجمعة المقبل، لتعزيز الحوار والتعاون العالميين الهادفين إلى تحقيق وضمان استقرار أسواق الطاقة من أجل تعزيز نمو الاقتصاد العالمي.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية، أمس أن وزراء الطاقة في مجموعة العشرين، سيعملون جنبا إلى جنب، مع الدول المدعوة، ومنظمات إقليمية ودولية، للتخفيف من تأثير جائحة كورونا الجديد على أسواق الطاقة العالمية.

يأتي هذا الاجتماع في وقت تركز فيه رئاسة المملكة لمجموعة العشرين على التخفيف من آثار جائحة كورونا على صحة الناس والاقتصاد العالمي.

الفيروس يعتبر حافزاً للتغلب على الثغرات الهيكلية في القطاع

قطاع الإنشاءات يواجه «كورونا» وانخفاض النفط

محمود عيسى

دعت مجلة «ميد» الى ضرورة اعتبار المخاطر الاقتصادية التي خلقتها أزمة فيروس كورونا وأسعار النفط المنخفضة حافزا للمزيد من الإجراءات اللازمة للتغلب على الثغرات الهيكلية في قطاع الإنشاءات في الكويت، حيث اتضح في الأسابيع القليلة الأولى من 2020 أن هذا القطاع قد بدأ في التغلب على القيود التي أخرت بصورة تاريخية تقدم المشروعات في البلاد.

وأشارت الى إصدار الديوان الأميري مناقصة في يناير لتطوير مشروع مدينة الكويت الترفيهية على مساحة 257 هكتارا، والى تمديد شركة نفط الكويت في الشهر ذاته الموعد النهائي لتقديم عروض لمشروع بناء منازل داخل مدينة الأحمدي، فيما دعت وزارة الأشغال العامة الشركات الاستشارية لتقديم العروض للإشراف على تنفيذ مشروع الطريق الذي يربط ميناء مبارك الكبير بجزيرة بوبيان.

وفي فبراير الماضي، كلف مجلس الوزراء وزارة الأشغال العامة وبلدية الكويت بالتعاون في إصدار تراخيص البناء المطلوبة للحزمة 3 من مشروع مطار الكويت الدولي، غير أن هذا التفاؤل الذي انتشر في أجواء السوق في أعقاب هذه التطورات الإيجابية قد تبدد نتيجة القلق إزاء الوضع المالي الكويتي الذي أضعفته الصدمات المزدوجة لانخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا المستجد.

وقد يشهد الاقتصاد الكويتي تباطؤا اقتصاديا طويل المدى إذا استمر اتجاه أسعار النفط المنخفضة جنبا إلى جنب مع الانتشار الإقليمي لفيروس كورونا.

وانتهت المجلة الى القول بأنه من الواضح أن أرصدة الكويت المالية قوية بما يكفي للتغلب على الآثار المالية لفيروس كورونا، ومع ذلك يجب على البلاد أن تعمل على تنمية القطاعات غير النفطية بشكل عاجل للتغلب على المخاطر المرتبطة بتراجع أسعار النفط.

قفزت بنحو 10 تريليونات دولار خلال 2019

«كورونا» يراكم ديون العالم.. تجاوزت 255 تريليون دولار

شهدت الديون العالمية قفزة بنحو 10 تريليونات دولار خلال 2019، لكن أعباء الائتمان قد تتفاقم مع تأهب الحكومات حول العالم لمكافحة وباء «كورونا».

ووفقا لتقرير صادر عن معهد التمويل الدولي، أمس، فإن ديون العالم في المجمل ارتفعت بنحو 10,8 تريليونات دولار خلال الاثني عشرة شهرا المنتهية في ديسمبر، لتتجاوز 255 تريليون دولار بنهاية العام الماضي.

ويأتي هذا الارتفاع في الديون عالميا بعد زيادة 3,3 تريليونات دولار فقط في عام 2018، ما يعني أن الائتمان قفز بنحو ثلاثة أمثال في غضون عام.

وتشكل الديون العالمية بذلك نحو 322٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بحسب معهد التمويل، وحذر من تزايد الديون في العالم، خاصة في الفترة الحالية التي قد ينتج عنها تخلف دول وشركات عن سداد التزاماتها.

وصعدت الديون خارج القطاع المالي إلى 192 تريليون دولار بنهاية العام الماضي مقابل 183 تريليون دولار المسجلة في عام 2018، وهو ما يرجع في الغالب إلى قفزة 4,3 تريليونات دولار في ديون الحكومة العامة وارتفاع 2,8 تريليون دولار في ديون قطاعات الشركات غير المالية.

وفي المقابل، أضافت الأسواق الناشئة ديونا بقيمة 3,4 تريليونات دولار في عام 2019 لتقف حاليا عند 71 تريليون دولار وتسجل مستوى قياسيا مرتفع من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتلك الاقتصادات عند 220٪ مقارنة مع 147٪ في عام 2007.

كما أن ديون الأسواق الناشئة من العملات الأجنبية تتجاوز 5,3 تريليونات دولار، وهو ما يمثل أكثر من 8٪ من إجمالي ديون الأسواق الناشئة خارج القطاع المالي.

وشهدت الأرجنتين وتركيا وتشيلي وكولومبيا أكثر تراكم حدة في ديون العملات الأجنبية منذ عام 2009.

وعند المقارنة مع بداية الأزمة المالية في عام 2008، فإن الديون العالمية ارتفعت بنحو 40٪ أو ما يعادل 87 تريليون دولار.

وتمثل الحكومات حصة الأسد في كومة الديون العالمية منذ عام 2007 وحتى نهاية العام الماضي، لترتفع من مستوى يقل قليلا عن 35 تريليون دولار إلى 70 تريليون دولار في 2019.